

إزالة مخلفات «حرب الوسط» ومواقف نددت بـ«المندسين» واعتصام جديد السبت

حصيلة المواجهات: 99 جريحاً من قوى الأمن و61 متظاهراً و32 موقوفاً... وعزل السراي



سلام مجتمعاً مع المشنوق وضباط قوى الأمن



من مخلفات التظاهرة

بيان أن الحركة «وعشية الذكرى 37 لتغيير مؤسسها الإسم القائد السيد موسى الصدر ورفيقه تؤكد أنها ارتكزت في انطلاقها على أنها حركة مطلية شعبية مقاومة هدفها إزالة الحرمان وأن لا يبقى محروم واحد كما أكد ذلك قسماً الذي رددته خلف الإمام الصدر في ساحات بعلبك وصور وغيرها..»

وأكدت الحركة أنها «كانت ولا تزال في طبيعة التحركات الشعبية والمطلبية لكافة القطاعات وأنها ليست حركة نخوية شعبية وأن هدفها سبقي ترسيخ مشاركة المواطنين من الفئات الاجتماعية كافة في كل ما يصنع حياة المجتمع والدولة وتحقيق العدالة الاجتماعية».

وأضاف المكتب: «إن حركة أمل وقد حذرت الحكومات المتعاقبة من واقع الإهمال وتجاهل المطالب العامة والقفز فوق كل ما يبس حياة الناس والخدمات الأساسية من ماء وكهرباء وهاقت ونقل إضافة إلى تهديد البيئة والصحة والسلامة العامة متبعة في ذلك تقليداً أرساه الإمام الصدر وهو التحذير من أن الحرمان أرضية الانفجار والدعوة إلى العدالة الاجتماعية حتى لا نجد وطننا على مزيله التاريخ».

وتابع: «إن الحركة ترى أنه كان من الطبيعي أن تجري التحركات الشعبية عندما يقفل باب ممثلي الشعب ويعطل دور المؤسسة التشريعية في المحاسبة والتشريع. إن حركة أمل وهي ترى اليوم ما آلت إليه الأمور ومن موقع تأييدها المطالب اللبنانيين ندعو إلى تقويم الإعوجاج وإصلاح ذات البين وتنشيط الأمن، والحركة تدب وتستنكر كل الأعمال المسيسة والمخلّة بالأمن وكل المحاولات التي قام بها المندسون ومحاولة زج اسمها في الأعمال المسيسة». ودعت «لقضاء والأجهزة المختصة إلى حماية التحركات المطلية بما يليق بلبنان»، مطالبة «بعودة المؤسسات التشريعية والتنفيذية إلى ممارسة مهامها في تجديد الدعوة الدائمة لانتخاب رئيس للجمهورية».

قهوجي تفقد فوج التدخل الثالث؛ لا تهاون مع المخلين بالأمن



تفقد قائد الجيش العماد جان قهوجي فوج التدخل الثالث في بيروت، حيث جال في مراكزه واطلع على الإجراءات والتدابير الأمنية التي اتخذها في ضوء التطورات الأخيرة.

وشدد العماد قهوجي خلال لقائه الضباط والعسكريين على «الجاهزية الكاملة للحفاظ على استقرار مدينة بيروت وحماية المؤسسات الدستورية ومنع الاعتداء على أرواح المواطنين وممتلكاتهم تحت أي ظرف أو شعار».

وأكد في الوقت عينه «حماية التظاهرات السلمية وحق الجميع في حرية التعبير عن مواقفهم وآرائهم في إطار القانون والنظام»، لافتاً إلى أن «الجيش لن يتهاون مع المخلين بالأمن أو المندسين بين المتظاهرين الذين يسعون إلى حرق التظاهرات السلمية عن مسارها ومطالبها المشروعة، بهدف النيل من هيبة القوى الأمنية تهمة لإلزام مناخات الفتنة والفوضى في البلاد».

معلاً تضامنه معه وقال: «من واجبنا أن نقول إن الدولة لا يمكن أن تتفرج على انفلتات الأمن، من هنا نعتبر أن كل مطالبة بريئة ضمن إطار القانون نحن ننتابها»، مؤكداً «أننا ندعم حق المواطن في التعبير عن رأيه بالطرق الديموقراطية والسلمية».

كذلك استقبل رئيس الحكومة رئيس حزب الكتائب النائب سامي الجميل برفقة رئيس كتلة نواب الكتائب ايلى ماروني ووزيري العمل سجعان قزي والإعلام رمزي جريج.

من جهته، ذكر المكتب الاعلامي لرئيس حزب «القوات اللبنانية» سمير جعجع أنه اتصل بكل من الرئيس سلام والرئيسين سعد الحريري وفؤاد السنيوة، وتداول معهم في الأزمة المستجدة الناتجة من التماسك في معالجة ملف النفايات وما نتج منها من أعمال شغب في العاصمة.

وشدد جعجع وفق البيان «على وجوب احترام الاستقرار والانتظام العام في البلد والحفاظ على تماسك الحكومة في ظل الفراغ الذي تعاني منه ولا سيما أن الرئيس سلام يتحمل في الوقت الراهن مسؤولية الإسك بالشرعية في البلد».

دريان

وفي المواقف أسف مفتي الجمهورية الشيخ عبدالمطيف دريان لما حصل من أعمال شغب في وسط بيروت، مؤكداً أن «الحكومة لا تسقط في ظل الفراغ في سدة الرئاسة الأولى»، لافتاً إلى أن «بقاء الحكومة السبيل الوحيد لانتخاب رئيس للجمهورية ولولا وجود الحكومة وحكمة رئيسها تمام سلام وصبره لكان الانفجار في البلد سنيد الموقف فعلياً مؤازرته والوقوف إلى جانبه في هذه المرحلة الخطيرة التي يمر فيها لبنان من فراغ رئاسي ومجلس نيابي معطل».

وأعلن أمام رؤساء «دار الفتوى مع مطالب الشعب ضمن البلاد والقوانين المرعية الإجراء التي تحفظ الأمن والبلد من الخراب».

«أمل»

واستنكرت حركة أمل زج اسمها في الأعمال المسيسة والمخلّة بالأمن، وطالبت بعودة المؤسسات التشريعية والتنفيذية إلى ممارسة دورها.

وكان المكتب السياسي للحركة عقد اجتماعاً طارئاً «لمتابعة الموقف المحلي على خلفية الأحداث التي جرت بعد التحركات الشعبية والمطلبية المحقة»، وأكد المكتب السياسي في

أعلن نتائج مناقصات النفايات المشنوق؛ تمت بكل شفافية

بعد طول انتظار تمت أسس في مجلس الإنماء والإعمار عملية فض العروض المالية لمناقصات النفايات، وأعلن وزير البيئة محمد المشنوق النتائج فأشار إلى فوز شركة «جهاد العرب» بمناقصة النفايات في منطقة البقاع، في حين فازت شركة «الجنوب للإعمار» التابعة لرياض الأوسع بمناقصة النفايات في الشوف وبعدها وعاليه، وفازت شركة «ورد» التابعة لشريف وهي بمناقصة الجنوب للنفايات، وفازت شركة «سايغو الذكو» بمناقصة النفايات في المتن وكسروان وجبيل، وفازت شركة «لافاجيت» بمناقصة النفايات في بيروت وشركة «باتكو» في الشمال.

ولفت المشنوق في مؤتمر صحافي عقده اثر انتهاء اجتماع فض العروض إلى ان «لبنان واللبنانيين فتحوا صفحة جديدة من خلال إدارة النفايات الصلبة»، مشيراً إلى أن «المناقصات عملية الأهمية على مختلف الصعد أكانت على صعيد الحكمة أم البيئة أم القضايا الاجتماعية والسياسية».

وأكد أن المناقصات «تمت بكل شفافية إما من خلال لجنة التقييم أو من خلال دفتر الشروط أو من خلال الدخول على الموقع الإلكتروني للمناقصات سيتم من قبل إستشاريين من مجلس الإنماء والإعمار بالتعاون مع البلديات».

وأوضح أن «المناقصات تندرج ضمن قرار الحكومة وعلى الجميع التمعن فيه، إذ أنه تمت إحاطة الموضوع من كل جوانبه، على عكس ما تم التداول به وهو يتندد على العدالة الاجتماعية والسلامة البيئية من خلال النسب الدنيا لاستعادة النفايات».

وقال: «إذا وافق أهالي الناعمة على فتح المطمر لمدة 6 أشهر فهم مشكورون وإذا لم يوافقوا فسنبحت عن مطمر آخر»، معتبراً أنه «من المعيب عدم وجود 3 أو 4 مطامر في لبنان عوضاً عن المكبات العشوائية التي بلغ عددها 760 مكبا».

ويعتقد رئيس الهيئة العليا للأغذية اللواء محمد خير المكان.

وعن فضيلة المفاوضات، أعلنت المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي – شعبة العلاقات العامة أن أعمال الشغب أدت إلى سقوط 99 جريحاً من قوى الأمن الداخلي وإصابة عدد من المتظاهرين وتضرر عدد كبير من المحال والمطاعم والمباني والمشآت الطرية وأليات سكرية، وتوقيف 32 شخصاً من مفرى الشغب، معربة عن أسفها «للأحداث التجارية راقت التحرك في بيروت»، ومؤكدة أن «مهمتها حماية حق النظار السلمي للمواطنين الذين لا يلجأون إلى استعمال العنف ولا يعتدون على الأملاك العامة والخاصة».

بعد اللقاء قال المشنوق «أطلعنا الرئيس سلام على الوضع وراجعنا الأحداث التي حصلت في اليومين الماضيين، وأثنى الرئيس سلام على صبر ودية أداء قوى الأمن الداخلي خلال اليومين الماضيين مع اعترافه الأكيد بأحقية النظار السلمي في لبنان تحت سقف القانون أيا كانت شعاراته وأسبابه لكن من دون التعرض للأملاك العامة والخاصة».

وتابع: «نتيجة النظار وقع تسعة وتسعون جريحاً من عناصر قوى الأمن الداخلي وواحد وستون جريحاً من المدنيين، ويتم التحقيق مع عدد من الموقوفين وإذا ثبت عدم ارتكابهم لأي مخالفة في القانون سيتم إطلاق سراحهم».

وقال: «هناك نوعان من المتظاهرين إذا لم يكن ثلاثة، هناك حملة منظمة للنظار مدنية سلمية ومن حقها أن تظاهر أيا كانت التحقيقات ومهما كانت قاسية لكن هذا حق يحفظه القانون، وهناك مجموعة أخرى سياسية وليس سراً أنها تنتمي إلى أحزاب سياسية محددة كانت لديها شعارات محددة أيضاً وأجندة سياسية غير معلنة، المعن هو إجراء انتخابات نيابية قبل انتخابات رئاسة الجمهورية وهذه أجندة سياسية وليست مطلية».

وأضاف، في الجانب السياسي هناك ثلاثة أمور: المعن، الانتخابات النيابية قبل انتخابات رئاسة الجمهورية، أما غير المعن أو النصف المعن هو عدم دعوة مجلس الوزراء إلى الاعتقاد قبل تحقيق مطالب أعلن من هنا أنها لن تحقق. الأمر الثالث يتعلق بالمراسم التي وقعت من دون موثنيين رئيسيين في الحكومة ما جعلهما يعتبران أن هذا الأمر مخالف لرغباتهما وقررا المزيد من التصعيد الذي شهدناه كلنا من الساعة العاشرة والنصف وحتى الثانية عشرة إلا ربعا حيث تم تسيير دوريات من الجيش وقوى الأمن الداخلي في شكل «المنسق الأول» وهو موثق بالصوت والصورة وبشهادات العسكريين والمدنيين وخلال 72 ساعة سيكون التقرير جاهزاً ويحدد المسؤوليات في شكل مباشر وسيتم عرضه أمام كل وسائل الإعلام».

واستقبل سلام وزير الاتصلا بطرس حرب

ويكون واضحاً. أقصي ما يستطيعون القيام به هو الاعتداء على الأملاك الخاصة للناس». كما أكد أن «لا انتخابات نيابية قبل انتخاب رئيس للجمهورية ولا أحد يبيع الناس الأوام والأحلام، هذا الأمر لن يحدث، ويجب أن يكون واضحاً للجميع، الأمر الطبيعي لاستعادة النصاب الدستوري هو انتخاب رئيس للجمهورية يتوافق جميع اللبنانيين وليس فرضاً من جهة سياسية على كل الجهات السياسية مع احترامي وتقديري ومحبي لهذا المرشح المطروح».

وأكد أنه حصل إطلاق نار في الهواء يوم السبت الماضي «من قبل الجيش التابع للسرية المخصصة لحماية مجلس النواب وحصل إطلاق نار في الهواء من قبل القوى الأمنية التابعة لمجلس النواب المتظاهرين من الدخول إلى منطقة المجلس كما حصل إطلاق نار من قبل قوى الأمن الداخلي في الهواء. ومن أصل 160 إصابة لا يوجد أي إصابة جزاء الرصاص الحي. والجريحان الموجودان حالياً في المستشفى هما شخص مدني أصيب برأسه جراء إلقاء حادة في منطقة مونرو – المعازارية وليس في محيط السراي وأجريت له عملية خلال الليل ووضعه صعب، وكذلك أصيب عسكري في صدره جراء التادفع ووضعه خرج أيضاً كما أصيب شاب برصاصة مطاوية في خصرته وأجريت له عملية وهو بخير»، وأوضح أن «كل الجرحى من دون استثناء غادرو المستشفيات وهناك أيضاً ضباطان أصيب أحدهما في كتفه وصدره ولكن من بقي في المستشفى حتى هذه اللحظة هم ثلاثة مدنيين وعسكري».

وأشار إلى أن «المفتش العام لقوى الأمن الداخلي يقوم بإجراء تحقيق مسلكي كامل لكل ما حصل منذ اللحظة الأولى وهو موثق بالصوت والصورة وبشهادات العسكريين والمدنيين وخلال 72 ساعة سيكون التقرير جاهزاً ويحدد المسؤوليات في شكل مباشر وسيتم عرضه أمام كل وسائل الإعلام».

مسيرة إلى وسط العاصمة

بعد اعتصام نطله «اتحاد الشباب الديموقراطي» أمام قصر العدل في بيروت بعد ظهر أمس، توجه المعتصمون في مسيرة إلى وسط بيروت بمشاركة عضو هيئة التنسيق النيابية حنا غريب والأسير المرحم أنور ياسين، بعدما كانوا قطعوا الطريق في اتجاه بدارو، مطلقين هتافات ضد الدولة والمسؤولين.

وقال متحدث باسم «شباب بيروت»، المشارك في الاعتصام وجه دامجي أن «الكل طلع مع الشعب»، لافتاً إلى «أننا نعيش في بلد نفتقد فيه إلى اسبط حقوق الإنسان ويعمه الفساد».

وقال: «لا نريد إسقاط الحكومة ولا مجلس النواب بل نريد انتخاب رئيس للبلاد».

وألقت عضو حملة «بدنا نحاسب» هلا سليمان، بياناً طالبت فيه «بمحاسبة من أعطى الأوامر بإطلاق النار على المعتصمين وإطلاق سراح جميع المعتقلين والتعهد بعدم ملاحقتهم لاحقاً، وبإحالة الملفات المتعلقة بالفساد والرشاوى التي ذكرها رئيس الحكومة تمام سلام في مؤتمر الصحافي، على النيابة العامة المالية وإجراء التحقيقات والمحاسبة الضروريتين».

وأكدت «استمرار الحراك في الشارع معلنة عن اعتصام في ساحة رياض الصلح اليوم».

واعتصام نطله «اتحاد الشباب الديموقراطي» أمام قصر العدل في بيروت بعد ظهر أمس، توجه المعتصمون في مسيرة إلى وسط بيروت بمشاركة عضو هيئة التنسيق النيابية حنا غريب والأسير المرحم أنور ياسين، بعدما كانوا قطعوا الطريق في اتجاه بدارو، مطلقين هتافات ضد الدولة والمسؤولين.

كاغ على خط التظاهرات؛ لمحاسبة القادة السياسيين

دعت المنسق الخاص للأمم المتحدة في لبنان سيغريد كاغ على خط التظاهرات مشددة على «أهمية حماية حق المواطنين بالتعبير سلمياً عن تمنياتهم ومطالبهم».

واعتبرت كاغ في بيان «إنتر متابعيتها التظاهرات والمطالب العامة المحقة لخدمات أساسية ولعمل حكومي فاعل، أن التقارير حول العنف والخراب لممتلكات عامة من قبل البعض بعد تظاهرة الناس في مصدر قلق شديد»، داعية «جميع المعنيين إلى ضبط النفس».

وأيدت كاغ البيان الواضح لرئيس الحكومة تمام السلام أول من أمس. وعبرت «عن دعمها القوي لجهود من أجل تعزيز التوافق السياسي». ودعت المواطنين إلى محاسبة القادة السياسيين. وأكدت «أهمية صنع القرارات في شكل فعال ومله من قبل الحكومة».

وكانت هيئة التنسيق استقبلت منسق «الحركة الوطنية للتغيير الديموقراطي» الدكتور عصام نعمان الذي عرض رأي الحركة لما يجري، وسبل توحيد الجهود لمواجهة الأزمة في البلاد.

«لقاء الأحزاب» استغرب ركوب

المسؤولين عن الأزمة موجة التحرك الشعبي

استنكرت هيئة التنسيق لقاء الأحزاب والقوى والشخصيات الوطنية اللبنانية في بيان إثر اجتماعها أمس، «الاعتداءات الوحشية التي تعرض لها المتظاهرون في ساحة رياض الصلح أثناء مطالبتهم بحل أزمة النفايات ومحاسبة المسؤولين عن الفساد وإطلاق النار على المواطنين».

كما استنكرت «الشغب والتخريب الذي قامت به عناصر مواتورة مندسة، بهدف حرق التظاهرة عن أهدافها الحقيقية وإجهاضها»، وحملت «السلطة السياسية المسؤولة الكاملة عن الأزمة المتفجرة وتداعياتها، نتيجة لتكورها في معالجة أزمة النفايات وطربها من الأزمات الخدماتية المزمنة».

وعلايت بدمحاسبة المسؤولين السياسيين والأمنيين الذين تسببوا بالأزمة التي أدت إلى سقوط عشرات الجرحى من المدنيين وقوى الأمن الداخلي».

واستغربت «محاولات بعض الشخصيات السياسية المسؤولة عن الأزمة المستفحلة في البلاد ركوب موجة التحرك الشعبي». وأكدت أن «الأزمة بلغت مستوى لم يعد بالإمكان معه احتواؤها والإنفاف عليها من قبل الطبقة السياسية الحاكمة». وأن الأمر بات يستدعي الإسراع ليس فقط بإيجاد حل جذري وفقاً لمعايير علمية وطنية لأزمة النفايات، وغيرها من الأزمات الخدماتية، بل يستدعي أيضاً التعجيل بإقرار قانون جديد للانتخاب على أساس وطني على قاعدة النسبية بما يحقق التمثيل الصحيح ويؤدي إلى إنتاج مجلس نواب يعبر عن إرادة اللبنانيين ليجري بعد ذلك إعادة تشكيل السلطة، من انتخاب رئيس جديد للجمهورية وتشكيل حكومة تتبنى برنامجاً إصلاحياً ووطنياً يلبي تطلعات اللبنانيين بالتغيير

واستغربت «محاولات بعض الشخصيات السياسية المسؤولة عن الأزمة المستفحلة في البلاد ركوب موجة التحرك الشعبي». وأكدت أن «الأزمة بلغت مستوى لم يعد بالإمكان معه احتواؤها والإنفاف عليها من قبل الطبقة السياسية الحاكمة». وأن الأمر بات يستدعي الإسراع ليس فقط بإيجاد حل جذري وفقاً لمعايير علمية وطنية لأزمة النفايات، وغيرها من الأزمات الخدماتية، بل يستدعي أيضاً التعجيل بإقرار قانون جديد للانتخاب على أساس وطني على قاعدة النسبية بما يحقق التمثيل الصحيح ويؤدي إلى إنتاج مجلس نواب يعبر عن إرادة اللبنانيين ليجري بعد ذلك إعادة تشكيل السلطة، من انتخاب رئيس جديد للجمهورية وتشكيل حكومة تتبنى برنامجاً إصلاحياً ووطنياً يلبي تطلعات اللبنانيين بالتغيير